ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

# ظاهرة الفساد الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية في ضوء مؤشرات منظمة الشفافية العالمية

**الباحث: عمار رياض المومني**

**]E-mail: momani_ammar@yahoo.com**

**الملخص:**

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء واستخدام نموذج قياسي يربط العلاقة بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من ضمنها متغير مدركات الفساد في الدول الإسلامية ، كما تم تقدير للنموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام بيانات مقطعية للدول الإسلامية للعام ٢٠١٤.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الفساد موجود في كافة المجتمعات مع تباين واضح بين الدول المتقدمة والإسلامية، والإسلام قدم من الآليات والأدوات ما يكفل تجنبه، كما بينت النتائج وجود أثر سلبي بدلالة إحصائية مقبولة للفساد على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية.

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح المنظومة الأخلاقية والقيمية، والعمل بمبدأ الشفافية وتفعيل كافة آليات حماية المال في المنظور القانوني والإداري الإسلامي.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد الاقتصادي، مؤشر مدركات الفساد، النمو الاقتصادي، منظمة الشفافية الدولية، النموذج القياسي.

## Abstract:

The study aimed to Corruption Perceptions prepared by Transparency International Agency, and to the concept of corruption in the Quran and Sunnah and the tools and mechanisms to avoid and reduce public Corruption. Also it aimed to study the reality of corruption in Islamic countries, and measuring the impact of corruption on economic growth in these countries.

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

To achieve the objectives of the study, the corruption perceptions index in both Islamic and developed nations has been presented and analyzed. An econometric model linking the corruption index and other independent variables to economic growth has been introduced. The model has been estimated by the ordinary least squares technique using cross sectional data of Islamic states for year 2014.
The study concluded that corruption exists in all societies with a clear contrast between the developed and the Muslim countries, and Islam has the proper mechanisms and tools that ensure the avoidance and reduction of corruption, also, the results show the existence of a statistical significant negative impact of corruption on economic growth in Muslim countries.
Also, the study provides a series of recommendations, including the need to repair the moral and value system, and operate on the principle of transparency and activate all mechanisms in Islam to protect money from legal and administrative perspective.

**Key Words**: economic corruption, Corruption Perception Index, economic growth, International Transparency Agency , Islamic Economics.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

لقد أضحى الفساد مشكلة حقيقية متطورة تواجه النظم الديمقراطية والديكتاتورية والنظم الاقتصادية جميعها الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة. وتشير بعض التقديرات أن العالم يتحمل ما نسبته ٤% من إنتاجه ككلف للفساد الإداري والاقتصادي. ولعل ما نشر مؤخرا من وثائق يؤكد ضخامة حجم الفساد في العالم وتورط ليس فقط موظفي القطاع العام أو الخاص فيه لا بل أسماء بارزة وقيادية في العالم. وقد أسهمت

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

التغيرات الاقتصادية وما شهده العالم من عولمة وإصلاحات سياسية في كشف جوانب عديدة للفساد وإيجاد حركة مناهضة له في كافة أنحاء العالم.

لقد أفاق العالم على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، وكان لها ما كان من أثار سلبية مدمرة على الاقتصاد العالمي، وقد اسهب علماء الاقتصاد والمال في تحري أسبابها ولعل من أهم ما تم التطرق إليه الفساد الاقتصادي وغياب منظومة القيم والأخلاق. كما شهدت العديد من الدول العربية ما سمي بالربيع العربي حيث كشفت الدراسات أن للفساد بصوره المختلفة دور هام في تأجيج الثورات وتدمير المجتمعات، وهو بحق عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة، كما أن آثاره وآلياته ومضاعفاته تؤثر في بنية المجتمع وقيمه في الوقت الذي يعيق التنمية ويقوض الشرعية السياسية ويهمش الغالبية ويقصيها ناهيك عن آثاره السلبية على الفقر والبطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

**أهمية الدراسة:**

يعد الفساد الاقتصادي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية. وقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن في أهمية الموضوع الذي تناقشه لتقصي اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية من خلال توظيف احد النماذج الإحصائية القياسية كمحاولة لإثبات أو رفض ما تذهب إليه النظرية الاقتصادية.

**مشكلة الدراسة:**

لقد تناولت دراسات عديده علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي ، وأكدت نتائجها بأن الفساد الذي يشوب الكثير من الممارسات الحكومية هو عامل رئيس في تردي الأداء الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة منها والنامية . إن الدين الإسلامي يحارب الفساد بكافة أشكاله وصورة ، ومن المأمول أن تكون مؤشرات الفساد

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

في الدول الإسلامية مقارنه بغيرها من الدول في حدودها الدنيا وألا تشكل عائقا أمام الأداء الاقتصادي فيها . وحيث أن الدول الإسلامية لم تحظى بدراسة مستقلة فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما هي آثار الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية؟

**أهداف الدراسة:**

دراسة وتحليل اثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية.

التوصل إلى أبرز النتائج التي من خلالها يتم صياغة التوصيات التي يكون لها الأثر الإيجابي في حل المشكلة.

**الدراسات السابقة:**

هناك عدد من الدراسات والمقالات العربية التي تناولت الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي، من حيث المفهوم والأسباب والآثار وطرق المعالجة إسلاميا ،كما يوجد العديد من الدراسات الأجنبية التي بمجملها حاولت استقصاء اثر الفساد على النمو الاقتصادي، وعليه فقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

**أولا: الدراسات العربية:**

بداية أود الإشارة إلى أن هناك تقاطع كبير في هذه الدراسات كونها دراسات وصفية تناقش موضوعات متشابهة لحد كبير، فعلى سبيل المثال، قام الباحث (عمر، 2000) في تبيان الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد ،حيث تم التركيز على جوانب رئيسية: المفاهيم الإسلامية حول مشكلة الفساد، والإجراءات الوقائية من الفساد، والإجراءات العلاجية للفساد الاقتصادي في الإسلام.

أما الجابري (2002)، فقد تحدث عن الفساد الاقتصادي: أشكاله وأسبابه وآثاره، حيث تناول الباحث جملة من الموضوعات وركز على أنواع الفساد وبالذات الفساد المنظم، كما ركز على الإجراءات الوقائية

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

والعلاجية لمكافحة الفساد في الإسلام، وفي جزئية من الدراسة تحدث عن الأثار الاقتصادية الكلية التي يحدثها الفساد.

وفي مقالة لأبي حمور(2002) عن الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ، تناول الباحث ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة والأشكال التي تتخذها هذه الظاهرة، كما ركزت المقالة على الفساد ومفهومه ومستوياته وبيان آثاره وانعكاساته السلبية على مسار التنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تناول الباحث خميس (2003)،مكافحة الفساد من منظور إسلامي ، وما عرضه يتماثل لحد كبير مع ما جاء في دراسة عمر والجابري، حيث قام الباحث بالحديث عن مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه والأحكام المترتبة عليه، إضافة إلى موقف الشريعة الإسلامية من الفساد والمفسدين.

وأخيرا قام الباحث بلغرسة (2014) في عرض مفهوم الفساد الاقتصادي وآثاره المتوقعة على التنمية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، حيث استعرض الباحث الجانب النظري والتحليلي للدراسة وتطرق إلى تعريف الفساد وأنواعه وأسبابه وأهم الوسائل المتاحة التي يمكن استخدامها للقضاء على ظاهرة الفساد، كما بين المواطن التي يكثر بسببها الفساد وكيفية علاجها.

قام الباحثان شليفر وفيينشي ( Shelifer and Vishny) عام (1993) بدراسة ناقشت فكرتين أساسيتين عن الفساد وعلاقته بالتنمية، الأولى وتتعلق بهيكلة المؤسسات الحكومية ودورها في تحديد الفساد، إذ بينت الدراسة أن الحكومات الضعيفة لا تراقب مؤسساتها وبالتالي استفحال الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويرفع من مستويات الفقر، أما الفكرة الثانية فقد أشارت إلى عدم قانونية الفساد وممارسته بطريقة سرية تخلق تشوهات اكثر تكلفة من الضريبة، ولذلك فالفساد في الدول النامية مكلف ويعيق التنمية.

وفي عام 1995، وبدراسة للباحث مورو (Mauro) ، قام بتحليل بعض صور الفساد وعدم الاستقرار في بعض الدول، وبعد تحليل البيانات ل (65) بلد للفترة 1983–1980،عن

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

الفساد والنمو الاقتصادي، وجد أن الفساد يقلل من الاستثمار وبالتالي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.

وفي دراسة للباحث تانزي (Tanzi) عام (1997) هدفت إلى استقصاء اثر الفساد على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي باستخدام بعض العلاقات الإحصائية وبيانات عن (68) بلدا للفترة 1980–1983،وقد أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر الفساد والاستثمار العام والنمو الاقتصادي. وقد عزى الباحث هذه النتائج إلى مساهمة الفساد في رفع كلفة الاستثمار العام في الخدمات والبنية الأساسية والتقليل من نوعيتها إضافة لمساهمته في خفض الإيرادات الحكومية.

كما قام الباحث شان جين وي (Shan Jin Wei) عام (1997) بدراسة حاول فيها تقصي اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث درس عينة تتألف من (14) بلدا مصدرا للاستثمارات و (45) مستقبلا لها خلال الفترة 1991–1990، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الفساد وحجم الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام (2000) اجرى الباحث باك هونج مو ( Pak Hung Mo) دراسة عن اثر الفساد على النمو الاقتصادي كما تتبع قنوات تأثير الفساد على النمو. حيث قام الباحث في دراسة مقطعية تتألف من (54) دولة نامية ومتقدمة بتقدير بعض النماذج القياسية وأكدت نتائجه أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لكونه يسهم في تقليص الاستثمار وزيادة عدم الاستقرار في المجتمع.

ومما تقدم يتضح أن الدراسات السابقة بالعربية لم تتطرق إلى أي تحليل كمي أو أي مقياس من مقاييس الفساد، كما لم تحاول أي منها إبراز أثر الفساد على الاقتصاد. أما الدراسات الأجنبية وبالرغم من اهتمامها في قياس اثر الفساد على النمو الاقتصادي ومتغيرات اقتصادية أخرى لم تخص أي منها الدول الإسلامية في التحليل، وعليه فالدراسة الحالية تتميز بالتعرف على أثر الفساد على النمو الاقتصادي في

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

الدول الإسلامية وذلك باستخدام إحدى النماذج القياسية وتوظيف البيانات المقطعية المتوافرة عن الدول الإسلامية في عام ٢٠١٤.

**فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

١- للفساد الاقتصادي تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادية في الدول الإسلامية.

٢- في الاقتصاد الإسلامي منظومة من الوسائل والأليات سواء لتجنب الفساد أو مواجهته حالة وجوده أشمل وانجح مما هو متاح في النظم الوضعية.

**منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري بالاعتماد على الأدبيات المتوفرة بهذا الخصوص. كما تعتمد على المنهج الكمي في الجانب التطبيقي حيث سيتم توظيف وتقدير وتفسير ومناقشة نتائج النموذج القياسي المستخدم لمعرفة اثر الفساد على النمو الاقتصادي.

**مصادر البيانات:**

سيكون أهم المصادر هي نشرات صندوق النقد الدولي المختلفة إضافة إلى ما هو متاح على موقع منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي والأمم المتحدة.

**حدود الدراسة:**

إدراكاً لأهداف الدراسة فإنها ستركز على الفساد الاقتصادي في القطاع العام وذلك لعدم وجود مقياس للفساد في القطاعين، كما أنها ستدخل في التحليل الإحصائي الدول الإسلامية المذكورة أدناه والتي يتوفر عنها البيانات ، (قطر، ماليزيا، البحرين، الأردن، السعودية، عمان، الكويت، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، اليمن، ليبيا، أفغانستان، السودان، أوزبكستان، طاجكستان، أوغندا، ، إيران، الكاميرون، كازاخستان،

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

أذربيجان، موريتانيا، الإمارات،، موزمبيق، مالي، ألبانيا، إندونيسيا، جيبوتي، الغابون، بوركينا فاسو، السنيغال، بنين، بنغلادش، غينيا، غينيا بياسو، تشاد، المغرب، وتركيا) . وحيث أن البيانات تارة تتوافر عن بعض الدول وتارة لا تتواجد تم اختيار عام 2014 لاستخدامه في التحليل .

**النموذج القياسي**

لمعرفة اثر الفساد على النمو الاقتصادي ، تم توظيف نماذج إحصائية قياسية منها ما هو بسيط من حيث متغيراته ومنها ما هو اكثر تعقيدا وشمولية، ولتحري اثر الفساد وظفت بعض الدراسات ما يسمى بالدراسات المقطعية أي بتوظيف البيانات الخاصة بمجموعة الدول المدروسة في سنة محددة، والبعض الآخر وكون عينة الدراسة صغيرة وظف البيانات المقطعية– الزمنية، بمعنى يوظف البيانات الخاصة بعينة الدراسة لسنوات محدودة متتابعة.

ولمعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، قام الباحث بتوظيف إحدى النماذج المستخدمة في دراسات سابقة مع تعديل طفيف عليه وذلك لسهولته من ناحية ولتوافر البيانات المتعلقة بمتغيراته في معظم الدول الإسلامية.

لقد استخدم الباحث(Pak Hung Mo) دالة الإنتاج التقليدية التي تربط حجم الإنتاج بالمدخلات الإنتاجية:

**(1)**...(Y=f( K, Lحيث Y ترمز إلى الناتج المحلي الإجمالي، و K إلى راس المال، و L إلى قوة العمل.

**(2)**.....dY= fkdK+ fl dLحيث الجانب الأيسر يعني إجمالي التغير في الإنتاج، و fk إلى النتاج الحدي لرأس المال، و dK إلى تغير رأس المال، و fl إلى الناتج الحدي للعمل، وdL إلى تغير العمل. وبعد بعض المعالجات الرياضية يمكن إعادة صياغة النموذج على النحو الآتي:

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

Yg=f (I/Y, dLL)، حيث Yg تشير إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و I/Y إلى نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، و dLL إلى معدل النمو في قوة العمل.

والنمو في الإنتاج قد يؤثر فيه متغيرات غير تلك الواردة في النموذج أعلاه، فيمكن تضمين دالة الإنتاج لها، وعليه فقد تم إضافة متغير مؤشر الفساد للدالة (CO) بحيث تصبح بصورتها النهائية:

Yg=f (I/Y, dLL, CO).....**(3)**

ولغايات تقدير الدالة أعلاه يمكن صياغتها على النحو الآتي:

Yg= b0+ b1I/Y+b2 dLL+b3CO+e.....**(4)**

حيث (b0 ) يشير إلى الثابت( أي قيمة Yg عندما تكون قيم المتغيرات الثلاثة مساوية للصفر)، و ( b1 ) إلى تأثير المتغير I/Y على معدل النمو،و ( b2) إلى أثر معدل نمو القوى العاملة على النمو في الإنتاج، و (b3) إلى اثر مؤشر الفساد على الناتج المحلي. وحيث أن المتغيرات الثلاثة مجتمعة قد لا تفسر كافة التغيرات التي تحدث للمتغير التابع فعادة يضاف للمعادلة رمز e ليشير إلى أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج وليميز الدالة الإحصائية عن الرياضية التي لا يظهر فيها هذا الرمز.

**رابعا: تقدير النموذج القياسي:**

باستثناء **بيانات مؤشر الفساد** ، فان كافة بيانات الدراسة قد تم الحصول عليها من النشرات الإحصائية لصندوق النقد الدولي. وحيث أن بعض البيانات مفقودة عن بعض الدول فان عينة الدراسة قد استقرت على أربعين(٤٠) دولة إسلامية لعام ٢٠١٤.بالنسبة لمؤشر الفساد للدول الإسلامية فقد تم الحصول على بياناته من نشرات منظمة الشفافية الدولية. وحيث أن معلومات القوى العاملة في الدول الإسلامية غير متوافرة لعينة الدراسة فقد تم استخدام معدل النمو السكاني(Popg )كمؤشر بديل للنمو السكاني .

يوضح الجدول رقم معاملات ارتباط المتغيرات بعضها ببعض(قيمة عددية تقيس قوة ارتباط بين متغيرين)، وبعض السمات الإحصائية للمتغيرات وبالذات الوسط الحسابي(مجموع قيم المشاهدات على

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

عددها)، والانحراف المعياري ( وهو الجذر التربيعي للتباين، والتباين عبارة عن معدل مربعات انحرافات القيم عن الوسط الحسابي).

**جدول رقم (١)**

**معاملات الارتباط والإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

| المتغير | Yg | I/Y | Popg | Corrup |
|---|---|---|---|---|
| Yg | 1 | | | |
| I/Y | .45 | 1 | | |
| Popg | .38 | -.41 | 1 | |
| Corrup | -.22 | -.52 | -.56 | 1 |
| Mean الوسط الحسابي | 2.67 | 20.45 | 1.3 | 23 |
| (SD) الانحراف المعياري | 008 | 6.3 | 1.41 | .15 |

ويتضح من الجدول أعلاه اتجاه وقوة الارتباط، حيث اعلى درجة له تكون واحد صحيح وأقلها صفر. فارتباط المتغير مع نفسه يكون دائما واحد، والإشارة توضح اتجاه الارتباط . وعادة معاملات الارتباط لا تعكس علاقة سببية ولا تفسرها، بل تبين مدى وقوة الارتباط بينهما واتجاهه.

ولمعرفة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة وبالذات اثر الفساد على النمو تم تقدير الدالة رقم(4) باستخدام طريقة إحصائية معروفة تسمى طريقة المربعات الصغرى وهي من الطرق السهلة والمتاحة وموجودة في البرمجيات الإحصائية التي تستخدم لتقدير العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة. وفكرة هذه الطريقة

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

تقوم على تقليل مربعات الأخطاء بين القيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المقدرة لها بعد تقدير العلاقة بينه وبين المتغيرات المستقلة.

بعد تقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى جاءت النتائج على النحو الآتي:

$$Yg= .24 +12.2\ I/Y+.08\ Popg+.36Co$$
$$T \qquad (2.2)^{*} \quad (.26) \quad (1.8)^{**}$$
$$R^2 =.33 \quad N=40$$

حيث (t) تشير إلى القيمة التائية لكل معلمة ووجود إشارة النجمة تعني وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(5%) والنجمتان إلى مستوى معنوية(10%)، أما ($R^2$) فيشير إلى ما يسمى عامل التحديد، حيث يبين القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للتغير الذي يحصل للمتغير التابع، أما (N) فتشير إلى عدد المشاهدات التي تم استخدامها.

وكما تشير النتائج أن للاستثمار تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما السكان فتأثيره إيجابيا ولكن تنقصه الدلالة الإحصائية، أما مؤشر الفساد فتأثيره سلبيا على النمو الاقتصادي وله دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، أي كلم ازداد الفساد( اتجه نحو الصفر) كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي. وهذا يتفق مع الاطار النظري ، حيث أن الفساد قد يقلص الإنفاق على البنية التحتية ويرفع من كلفها ويقلل من نوعيتها ، كما انه يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق ويعرقل النمو ويكرس عدم المساواة. وتنسجم هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة( Pak, 2000) ودراسة(Eatzaz et al.2012 ).

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

## النتائج والتوصيات:

### أولا : النتائج :

١- تعد ظاهرة الفساد من الظواهر المركبة التي تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية، وتتجلى بممارسات متنوعة ساعد على ظهورها وانتشار ممارساتها العديد من الأسباب .

٢- لا يخلو أي مجتمع من الفساد فهو مفهوم نسبي يضعف حالة وجود منظومة الأخلاق والقيم وتطبيق الإجراءات القانونية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ويزداد بغياب ذلك.

٣- مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية يهتم بالفساد الموجود بالقطاع العام ولا يعني ذلك ابتعاد القطاع الخاص عن ممارسات الفساد بصوره وأشكاله المختلفة .وقد أكدت البيانات الخاصة فيه أن الفساد موجود في الدول المتقدمة كما هو في الدول الإسلامية، ولكن حدته اعلى في معظم الدول الإسلامية مقارنة للمتقدمة.

٤- للفساد اثر سلبي على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية مما يؤكد اثره الكبير في أضعاف الاستثمار وإيجاد التشوهات في جانب الإيرادات والنفقات الحكومية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع مؤشر الفساد بمقدار درجة تقلل من النمو الاقتصادي ما نسبته 36%.

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

**ثانيا التوصيات:**

١- تفعيل آليات حماية المال التي اكد عليها الإسلام ومنها : الرقابة والمحاسبة ،تطبيق معيار الكفاية في اختيار الموظفين وعدالة الأجور وإحصاء الثروة قبل تولي المناصب وتفعيل أجهزة حماية المال العام كديوان الحسبة والمظالم .

٢- تبسيط بيئة الأعمال وبما يكفل القضاء أو الحد من فرص دفع الرشاوى وقبول الهدايا والهبات .

٣- إيجاد إجراءات واضحة ومسآلة صارمة تحكم عملية تخصيص واستخدام الأموال .

٤- ضرورة اصدرا دليل للحوكمة في القطاع العام ، بحيث يسهم في تعزيز تحقيق النزاهة والشفافية والعدالة.

٥- ولتدعيم حوكمة القطاع العام لا بد من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية إن وجدت أو على الأقل معايير المحاسبة الدولية.

٦- تفعيل دور السلطة القضائية، ودعم صلاحياتها، ومنحها الصلاحيات الكاملة لإنزال العقوبات بكافة من يثبت تورطه بالفساد .

٧- إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل كبار المسؤولين وكافة العاملين في الوزارات والمؤسسات .

٨- العمل على إصلاح الدمار الهائل في المنظومة الأخلاقية والقيمة بمشاركة الأسرة والمدرسة والمسجد وكافة مؤسسات المجتمع.

ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

**قائمة المراجع:**


- أبو حمور، حسن،٢٠٠٢ ، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق- المجلد الثامن عشر .
- الجابري ،عبدالله ،٢٠٠٢،الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، أثارة وعلاجه، جامعة أم القرى، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي .

- خميس، عبدالحق، ٢٠٠٣، مكافحة الفساد من منظور إسلامي- مركز الدراسات والبحوث-الرياض، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد.
- عمر ، محمد عبد الحليم ،٢٠٠٠، الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي، جامعة الأزهر ندوة الفساد الاقتصادي والواقع المعاصر- العلاج الإسلامي.

- Mauro, Paolo,(1995)," Corruption and Growth", the quarterly journal of Economics. Vol. 110, No. 3: 681-712.
- Mo, pak hung, 2001, "Corruption and Economic Growth", Journal of Comparative Economics.
- Shelifer,A.and R.W. Vishny (1993),"Corruption" ,the Quarterly journal of Economics,vol.108:599-617

- Tanzi,V.and H . Davoodi (1997) ",Corruption ,Public Investment and Growth", IMF working paper 79/139,Washington,d.c
- Wei,S. (1997), "how Taxing is Corruption on International Investors", National Bureau of Economic Research, working paper no .6030.